

الكناية وقواعدها الفقهية

أحمد ياسين القرالة*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الكناية عند الفقهاء والأصوليين، والتمييز بينها وبين غيرها من المصطلحات القرية منها، كالصريح والمجاز والتعريض، كما أنها تناولت أهم الأحكام المتعلقة بها بطريقة جديدة، وذلك بعرض هذه الأحكام على شكل قواعد فقهية مما يسهل فهمها والتخريج عليها، وبلغت النظر إلى ضرورة بذل الجهد في استخراج الكثير من القواعد الفقهية الماثرة في ثنايا الكتب في الأبواب والمواضيع المختلفة.

Abstract

This study deals with the concept of kenayah according to the scholars of Islamic jurisprudences and law and distinguishes between it and other terms such as al-Magaz, al-Sarih and al-Tairid, and put them to be like juristic rules.

* قسم الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ قبول البحث: 2004/2/8.

تاريخ تقديم البحث: 2003/10/13.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد.
فالكناية والجهاز والتعريض مصطلحات متشابهة ومتقاربة، تترتب عليها أحكام فقهية كثيرة، وإذا كان المجلز قد حظي بالاهتمام والدراسة من قبل الأصوليين والفقهاء، إلا أنّ الكناية لم يكن حالها كذلك، مع أن أهميتها والأحكام المترتبة عليها لا تقل أهميته عن غيرها من المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام.
ومما يدل على ذلك أن معظم الأصوليين لم يتعرضوا لها بالذكر، ومن تعرض لها تناولها على سبيل التبعية للمجاز.

وكذلك فإن معظم من تناول أحكامها من الفقهاء لم يتعرضوا لجانبها النظري إلا بالقليل النادر، وإذا كلن الحكم على الشيء فرعاً عن تصوّره، لذلك لا بُد من تناول هذا الموضوع بالدراسة في جانبها النظري والتطبيقي.

وبسبب ذلك وجدت عزوفاً من الباحثين من طلبة الدراسات العليا عن الخوض في هذا الموضوع، إذ إنني خلال تدريسي لمادة الدلالات لطلبة الدراسات العليا قد كلفت الطلبة للكتابة فيه، إلا أنه وللأسف لم أجد طالباً قد وافق على الكتابة فيه، كما أنني عرضته على الكثير من طلبة الدراسات العليا ليكون موضوعاً لرسائلهم ومع ذلك كانت النتيجة مخيبة للآمال.

وقد حاولت في هذا البحث أن أمهد لهذا الموضوع، لعل الله ييسر له من يتناوله بالتطوير والتحقيق والمزيد من التخريج، وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تعريف الكناية والفرق بينها وبين غيرها من المصطلحات.
- المبحث الثاني: الكناية في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- المبحث الثالث: قواعد الكناية.

المبحث الأول : المطلب الأول:

تعريف الكناية:

أولاً تعريفها لغةً: الكناية مصدر كنى، وهي أن تتكلم بشيء وتريد غيره.

وكنى عن الأمر بغيره إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه كالرفث والغائط وغيره⁽¹⁾.

وقد ورد ذلك في قول أبي زياد:

وإني لأكنو عن قَنَورَ بغيرها وأُعرِبُ أحياناً بها وأُصَارِحُ⁽²⁾

ثانياً عند البيانين:

لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه⁽³⁾.

أي أن اللفظ يدل على معنى لم يوضع له لغةً، وإنما هو تابع في الوجود للمعنى الذي وضع له اللفظ لغةً⁽⁴⁾.

ومثال ذلك قولهم فلان طويل النجاد⁽⁵⁾ يريدون بها طول قامته، لأن نجاد كل شخص يكون بحسب طوله، ولا مانع أن يكون المعنى الأصلي وهو طول النجاد مقصوداً، فكلما طال الإنسان وارتفعت قامته كلما طال نجاهه، فطول النجاد لازم أو تابع لطول قامته، ومنه أيضاً قولهم فلان كثير الرماد⁽⁶⁾ يكون به عن كرمه، لأن كثرة الرماد ناتجة عن كثرة النار، وكثرة النار تدل على كثرة الطبخ، وهي تدل على كثرة الأكلين الذي هو دلالة كرم ذلك الرجل لكثرة أضيافه.

ومنه أيضاً قولهم، فلانة نؤوم الضحى يريدون به أنها امرأة مترفة منعمة، إذ إنما تبقى نائمة حتى هذا الوقت لوجود من يخدمها وعدم حاجتها للاستيقاظ مبكراً لإصلاح شؤون معيشتها، ولا مانع أن يراد به معناه الحقيقي، وهو أن هذه المرأة تبقى نائمة حتى وقت الضحى لكسلها وخمولها⁽⁷⁾.

يقول الجرجاني:

"في هذا كله كما ترى معنى لم يذكره بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر ثم شلّنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثرت القرى كثرت الرماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام الضحى"⁽⁸⁾.

ولا بُد من الإشارة هنا أن المراد بالتلازم عند البيانيين هنا ليس التلازم المقصود عند المناطقة وهو التلازم العقلي وامتناع الإنفكاك، لأن ذلك يؤدي إلى خروج كثير من الكنايات، إذ لا يتوافر فيها ذلك التلازم، كما في قولنا فلانة نؤوم الضحى⁽⁹⁾.

وإنما المقصود عندهم باللازم هنا هو التابع والرديف⁽¹⁰⁾، لأجل ذلك وجدنا الإمام الجرجاني يعرف الكناية بذلك إذ يقول: "المراد بالكناية هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ إليه ويجعله دليلاً عليه"⁽¹¹⁾.

ثالثاً: عند الأصوليين والفقهائ⁽¹²⁾:

لم يختلف الأصوليون⁽¹³⁾ والفقهائ في تعريف الكناية فهي عندهم:

ما استتر المراد به في نفسه، ولا يفهم إلا بقريئة، حقيقة كان أم مجازاً⁽¹⁴⁾.

شرح التعريف:

1- "ما" هنا للعموم أي أن الكناية تشمل كل ما استتر معناه، لذلك فإن الكناية كما تكون لفظاً قد تكون فعلاً، وكما أنها قد تكون كتابة قد تكون إشارة⁽¹⁵⁾، وهي تشمل أيضاً الحقيقة والمجاز.

وهذا من الفروق الجوهرية في الكناية بين الفقهاء والبيانيين، فبين البيانيين لا تكون إلا لفظاً⁽¹⁶⁾ أما عند الفقهاء فهي أعم من ذلك.

2- استتر المراد به: أي خفي المراد به، والمراد بالاستتار هنا "هو الاستتار بحسب الاستعمال"، أي أن الكلمة لقلّة استعمالها وتداولها بين الناس أصبح المعنى فيها خفياً لا يمكن الوقوف عليه إلا بغيره. وهذا القيد يخرج به الصريح، إذ إن المعنى فيه بين لا استتار فيه.

وهذا من الفروق في الكناية عند الفقهاء والبيانيين، فبين البيانيين الكناية لاختفاء فيها لوجود التلازم بين المعنيين، أما بين الفقهاء فالكلام الذي لا يكون مفهوماً ويحتمل أكثر من معنى يسمى كناية⁽¹⁷⁾.

يقول الدبوسي: "وأما الكناية فخلاص الصريح، حتى أن الكلمة ما لم تكن مفهومة بنفسها لم تكن صريحة .. وعلى هذا سمي كل كلام يحتمل وجوهاً كناية"⁽¹⁸⁾.

ويقول السرخسي: "وكل ما يكون متردد المعنى في نفسه فهو كناية"⁽¹⁹⁾.

لذلك فإن الكناية بين الأصوليين والفقهائ أعم من الكناية بين البيانيين.

3- في نفسه: احتراز به عن استتار المعنى في الصريح بواسطة غرابة اللفظ أو ذهول السامع عن وضعه أو غيره، وعن انكشاف المعنى في الكناية بواسطة أمر خارجي كالتفسير والبيان⁽²⁰⁾.
ويدخل في الكناية الألفاظ الخفية عند الحنفية، وهي الخفي والمشكل والمحمل والمتشابه والمجاز غير المشتهر الخفي القرينة⁽²¹⁾.

4- إلا بقرينة: أي أنه لما كان المعنى في الكناية مستتراً لقلة الاستعمال وكان متردداً بين معان متعددة، لذلك لا بُد للكناية من دليل يدل على المعنى المراد، وهذه القرينة قد تكون لفظاً أو حلاً أو نية أو غيرها.

يقول النووي: " الكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بُد فيها من نية"⁽²²⁾.

5- حقيقة كان أم مجازاً: أي أن الصريح والكناية ليستا قسماً للحقيقة والمجاز وإنما هي أقسام منها⁽²³⁾ كما سيأتي.

المطلب الثاني: علاقة الكناية بالمجاز:

المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينه وبين الموضوع⁽²⁴⁾.

كاستعمال الأسد في الإنسان الشجاع، والحصار في البليد وهكذا.

أما عن علاقة المجاز بالكناية فهناك أربعة أقوال هي⁽²⁵⁾:

- القول الأول: إن الكناية حقيقة مطلقاً، وقد نسب الكوراني إلى الجمهور، وإليه ذهب العز بن عبد السلام في كتابه الإشارة إلى الإيجاز⁽²⁶⁾، والرازي في نهاية الإيجاز⁽²⁷⁾.

- القول الثاني: أنها مجاز مطلقاً وإليه ذهب الرمخشري⁽²⁸⁾ في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾⁽²⁹⁾.

- القول الثالث: أنها ليست حقيقة ولا مجازاً وإليه ذهب السكاكي⁽³⁰⁾.

- القول الرابع: أنها قد تكون حقيقة وذلك إذا ما استعمل اللفظ وأريد به لازم معناه، كقولهم فلان طويل النجاد يكون به عن طول قامته، لأن النجاد يكون طويلاً بحسب طول صاحبه وعلى هذا فهو حقيقة، لأنه استعمل في معناه وأريد به لازم معناه، ولا تنافي بينهما.

وقد تكون مجازاً إن لم يرد المعنى الحقيقي وعبر بالملزوم عن اللازم، كأن يطلق طول النجاد كناية عن طول القامة من غير ملاحظة معناه الحقيقي وهو طول النجاد فعلاً، فيكون مجازاً، لأنه استعمال للفظ في غير معناه، لأن طول النجاد لم يوضع لطول القامة.

وذهب ابن الأثير في كتابة المثل السائر إلى أن الكناية يتحاذى جانباً الحقيقة والمجاز.

والفرق بين قوله والقول الذي سبقه، أن ابن الأثير يرى جواز حمل الكناية على المعنيين الحقيقي والمجازي دون أن يحتل المعنى حيث يقول:

"وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتحاذيه جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معاً"⁽³¹⁾.

أما القول الذي قبله فإنه إذا حمل اللفظ على الحقيقة فلا يجوز حمله على المجاز في آن واحد⁽³²⁾.

أما عند الأصوليين والفقهاء:

فإنهم يعتبرون الصريح والكناية من أقسام الحقيقة والمجاز، وهي ليست أقساماً مستقلة بنفسها.

فالحقيقة قد تكون صريحاً وقد تكون كناية، والمجاز بعضه صريح وبعضه كناية⁽³³⁾.

يقول السالمى:

"أعلم أن الصريح والكناية قسمان للحقيقة والمجاز من حيث استعمال اللفظ في معناه، وبينهما وبين الحقيقة والمجاز عموم وخصوص وجهي"⁽³⁴⁾، لأن بعض الحقيقة صريح وبعضها كناية، وبعض الصريح حقيقة وبعضه مجاز، وبعض المجاز صريح وبعضه كناية، وبعض الكناية مجاز وبعضها حقيقة"⁽³⁵⁾.

الفرق بين الكناية والمجاز:

يظهر الفرق بين المجاز وبين الكناية من وجوه⁽³⁶⁾:

1- أن الكناية لا تنافي لإرادة المعنى الحقيقي بلفظها، إذ لا مانع من أن تريد بقولك فلان طويل النجاد طول نجاده دون تأويل، ولا مانع أيضاً من أن تريد بقولك فلانة نؤوم الضحى أنها تبقى نائمة حتى ذلك الوقت بلا تأويل مع إرادة كونها مخدومة منعمة.

أما المجاز فهو يناهز ذلك فلا يصح في قولك رعينا الغيث أن تريد معنى الغيث، وفي قولك في الحمام أسد أن تريد معنى الأسد من غير تأويل.

لأن "المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء".

2- إن الكناية مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على عكس ذلك، فهو مبني على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

3- لا بُد في المجاز من اتصال وعلاقة بين المعنيين، وفي الكناية لا يشترط ذلك فالعرب تكنى عن الحبشي بأبي البيضاء، وعن الضرير بأبي العيلاء، ولا يوجد بينهما اتصال بل بينهما تضاد.

المطلب الثالث: الفرق بين الكناية والتعريض:

التعريض لغة: خلاف التصريح، والمعارض التورية بالشيء عن الشيء.

وفي المثل إن في المعارض مندوحة عن الكذب⁽³⁷⁾ أي سعة. وسمى التعريض تعريضاً، لأن المعنى فيه يفهم من عرضه أي من جانبه، وعرض كل شيء جانبه⁽³⁸⁾.

أما اصطلاحاً:

فعند ابن الأثير: هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي⁽³⁹⁾.

وقد انتقد صاحب الطراز هذا التعريف، لأن المفهوم بنوعيه الموافقة والمخالفة كل واحد منهما مأخوذ من جهة اللغة ودالة عليها الألفاظ، والتعريض ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرر عليه كلامه، فهذه مناقضة ظاهرة، لأن قوله عن طريق المفهوم يدل على كونه لغوياً، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا عن طريق اللفظ ينقض ذلك⁽⁴⁰⁾. لذا فهو يعرف التعريض بأنه: المعنى الحاصل عند اللفظ لا به⁽⁴¹⁾.

أي أن المعنى ثابت بغير اللفظ بواسطة القرينة "لأن التعريض إنما حصل معقولة بالقرينة دون دلالة اللفظ"⁽⁴²⁾.

ولا يختلف مفهوم الأصوليين والفقهاء للتعريض عن مفهومه بين البيانين، فهم يعرفونه بأنه: لفظ مستعمل في معناه مع التلويع بغيره⁽⁴³⁾.

أو هو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر⁽⁴⁴⁾. ومثال ذلك قول المحتاج للمحتاج إليه جئتكم لأسلم عليكم ولأنظر إلى وجهك الكريم⁽⁴⁵⁾، تعريضاً بحاجته. أو أن يقول شخص لآخر، أما أنا فلست بزان نافياً للزنا عن نفسه، قاصداً إثباته لمن خاطبه⁽⁴⁶⁾.

وقد ورد التعريض في قوله تعالى {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء} (47). فقد أباح الله تعالى التعريض بخطبة المعتدة ومنع من التصريح بها، والتعريض أن يذكرها لوليها يقول له لا تسبقني بها، أو أن يقول لها إنك لجميلة، وأن الله سائق إليك خيراً وإني محتاج للزواج (48).

ومن التعريض أيضاً قول بني إسرائيل لمريم {يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً} (49). فظاهر هذا الكلام مدح لأي مريم ونفي للزنا عن أمها، وهو تعريض بها بألها بخلاف ذلك لقوله تعالى: {ويكفرهم وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً} (50).

يقول القرطبي: "كفرهم معروف، والبهتان العظيم هو التعريض لها، أي ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً، أي أنت بخلافهما وقد أثبت بهذا الولد" (51).

أما عن الفرق بين الكناية والتعريض :

ذهب العلماء إلى أن التعريض نوع من الكناية (52)، لأنه يشترك مع الكناية في استتار المعنى واحتماله، إلا أن دلالة التعريض أخفى من الكناية، لأن دلالة الكناية ثابتة من جهة اللفظ بخلاف التعريض فدلالته من جهة التلويح والمفهوم والقرينة، ولا شك أن ما دل عليه اللفظ يكون أوضح مما لم يدل عليه وإنما علم بدلالة أخرى، ومن جانب آخر فإن الكناية تتناول اللفظ المفرد والمركب، أما التعريض فإنه يختص بالمركب ولا يأتي في المفرد، لأن دلالة التعريض من جهة التلويح والإشارة وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد، وإنما يكون بالمركب (53).

ومثال المفرد في الكناية قوله تعالى: {إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة} (54) فالنعجة هنا كناية عن المرأة (55)، وقول الرجل لزوجته أنت بئلة أو تقنعي كناية عن الطلاق.

الفرق بينها وبين الصريح:

- 1- إن المعنى في الصريح ظاهر بين بخلاف الكناية (56).
- 2- إن الصريح لا يحتاج إلى نية لثبوت حكمه، أما الكناية فلا يثبت الحكم بها إلا بالنية أو القرينة.
- 3- بما أن المعنى في الصريح ظاهر وبين، لذلك لا خلاف بين العلماء في ثبوت الأحكام به، أما الكناية فبما أن المعنى فيها خفي لذلك اختلف العلماء في ثبوت بعض الأحكام بها كما في الحدود.

المبحث الثاني: الكناية في القرآن الكريم والسنة النبوية:

المطلب الأول: الكناية في القرآن الكريم:

لا بُد من الإشارة هنا إلى أن من ينكر وجود المجاز في القرآن الكريم، ينكر وقوع الكناية لذات العلة والسبب⁽⁵⁷⁾. ومن أمثلة الكناية في القرآن الكريم عند من يقول بوقوعها فيه ما يأتي:

1- قوله تعالى: {وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً} (58).

في الآية الكريمة كناتان:

الأولى: إنه كنى عن قضاء الحاجة بالغائط⁽⁵⁹⁾ "والغائط هو المكان المظمتن، وكانوا يأتونه تستراً وانتبأذاً، ثم كثر في كلامهم حتى سمو الحدث باسمه، واشتقوا منه الفعل تغوط"⁽⁶⁰⁾.

الثانية: إنه كنى بالملامسة عن الجماع⁽⁶¹⁾، لأنه لا يخلو منها غالباً⁽⁶²⁾، يقول ابن عباس: إن الله حمسي كريم يعف كنى باللمس عن الجماع⁽⁶³⁾.

ومن العلماء⁽⁶⁴⁾ من حمل اللفظ على حقيقته وهو اللمس باليد كقوله تعالى: {ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم}⁽⁶⁵⁾، وعلى كل فاللفظ: "محمل للمعنيين جميعاً"⁽⁶⁶⁾.

2- قوله تعالى في صفة عيسى عليه السلام: {ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام}⁽⁶⁷⁾.

كنى بأكل الطعام عن فضلاتهما وهما البول والغائط، لأنهما بسبب منه، إذ لا بُد منهما للأكل، والعرب تسمى الشيء باسم سببه فتسمي الثبت الندي، لأنه يكون به⁽⁶⁸⁾.

يقول ابن أبي الأصبع: "فمما جاء منها للتعبير عن النجس بالطاهر قوله تعالى: {كانا يأكلان الطعام} كناية عن الحدث، لأنه ملازم أكل الطعام"⁽⁶⁹⁾.

ولم يقبل الجاحظ التفسير واعتبر أن حمل الآية على معناها الحقيقي وهو الأكل أدل على الضعف والعجز⁽⁷⁰⁾.

3- وقوله تعالى: {وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض}⁽⁷¹⁾.

يقول القرطبي: "قال ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم الإفضاء في هذه الآية الجماع"⁽⁷²⁾ قال ابن عباس "ولكن الله كريم يكني"⁽⁷³⁾.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالإفضاء هنا هو الخلوة، والمعنى الأول أصح "لأن العرب تكني عما يقبح ذكره في اللفظ، ولا يقبح ذكر الخلوة"⁽⁷⁴⁾.

4- قوله تعالى: {وأحيط بشمره فأصبح بقلب كفيه على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها ويقول يا ليتني لم أشرك بربي أحداً} (75).

أي أخذ بقلب كفيه ظهراً لبطن وهو كناية عن الندم (76).

يقول الزمخشري:

"وتقلب الكفين كناية عن الندم والتحسر، لأن النادم بقلب كفيه ظهراً لبطن، كما كني عن ذلك بعض الكف والسقوط في اليد" (77).

المطلب الثاني: الكناية في السنة النبوية:

ورد في السنة الكثير من الكنايات اللطيفة ومن ذلك:

1- روى البخاري أن رفاة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها، وأنه ليس معه إلا مثل هدية، فقال: لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك" (78).

في الحديث ثلاث كنايات هي:

أ. أن المرأة كُتت بالانتيان عن الجماع.

ب. قولها ليس معه إلا مثل الهدية كناية عن عدم انتصاب ذكره. لأن الهدية بضم الهاء وسكون السدال "هو طرف الثوب الذي لم ينسج، مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن، وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار" (79).

ت. قوله ﷺ: "حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك". والعسيلة تصغير العسل، لأن العسل مؤنث وهو كناية عن المجامعة (80).

يقول الثعالبي: "وانظر إلى لطافة الكلام وكثرة رونقه وحسن كنياته عن العورة والتكاح بالعسيلة التي هي تصغير العسل" (81).

2- عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان في سفر وكان غلام يحدو (82) هن يقال له انجش (83) فقال النبي ﷺ رويدك يا انجش سوقك بالقوارير (84). فالتني ﷺ كنى عن النساء بالقوارير (85).

جاء في فتح الباري:

"قال الراهزمزي كنى عن النساء بالقوارير لرفقتهن وضعفهن عن الحركة، والنساء يشبهن بالقوارير في الرقة واللطافة وضعف البنية، وقيل المعنى سقهن كسوقك القوارير لو كانت محمولة على الإبل" (86).

وقال ابن بطلال:

"القواير كناية عن النساء اللاتي كنّ على الإبل التي تساق حينئذ، فأمر الحادي بالرفق في الحداء، لأنه يحث الإبل حتى تسرع، فإذا اسرعت لم يؤمن على النساء السقوط، وإذا مشت رويداً أمن على النساء السقوط، قال وهذا من الاستعارة البديعة، لأن القواير أسرع شيء تكسيراً، فأفادت الكناية من الحظ على الرفق بالنساء في السير ما لم تفده الحقيقة لو قال ارفق بالنساء" (87).

3- ما رواه الإمام مسلم عن النبي ﷺ قال: "إذا رأيت المداحين فأحثوا في وجوههم التراب" (88).

والمعنى: من تعرض لكم بالثناء فلا تعطوه واحرموه، كنى بالتراب عن الحرمان كقولهم ماله غير التراب (89).

4- روى البخاري قال أخذ عدي عقلاً أبيض وعقلاً أسود، حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبيناً، فلما أصبح قال يا رسول الله جعلت تحت وسادي، قال أن وسادك إذا لعريض إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك، وفي رواية: "إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين، ثم قال لا بل هو سواد الليل ويبيض النهار" (90).

يقول الخطابي: في قوله: إن وسادك لعريض.

"فيه قولان أحدهما يريد أن نومك إذا لكثير، وكنى بالوساد عن النوم إذا كان النائم يتوسده، أو يكون أراد أن ليلاً لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل والشرب حتى يتبين لك سواد العقال من بياضه، والقول الآخر أنه كنى بالوساد عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوساد إذا نام، والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كانت فيه غباوة وغفلة" (91).

وقد جزم الزنجشري بالتأويل الثاني فقال: "إنما عرض النبي ﷺ قفا عدي، لأنه غفل عن البيان، وعرض القفا مما يستدل به على قلة الفطنة" (92).

يقول صاحب الطراز:

"وهو كناية عن بله الإنسان وقلة فطنته، ونقصان كياسته، وقولهم فلان عريض القفا ويجعلونه كناية عن فهايته" (93) وقلة ذكائه" (94).

المبحث الثالث: قواعد الكناية

هذه مجموعة من القواعد استخلصتها من أقوال وعبارات الأصوليين والفقهاء تبين أحكام الكناية وما ثبت بها، وبعض هذه القواعد متفق عليها، وبعضها مختلف فيها بين المذاهب، والبعض الآخر مختلف فيها في المذهب الواحد وأهم هذه القواعد ما يأتي:

1- الصريح عامل بنفسه والكناية بغيرها:

الصريح هو مظهر المراد منه ظهوراً بيناً بكثرة الاستعمال، لذلك فإنه لا يحتاج إلى ما وراء اللفظ ليكون عاملاً منتجاً لآثاره، بل إن لفظه يقوم مقام معناه لذلك لا يفتقر إلى النية⁽⁹⁵⁾ ولا يسأل صاحبه عن مقصده⁽⁹⁶⁾ لا خلاف في ذلك⁽⁹⁷⁾.

يقول السالمى في حكم الصريح: "وحكمه ثبوت ما وجب به بلا توقف على نية، لأنه لوضوحه قام مقام معناه في إيجاب الحكم بحيث صار المنظور إليه نفس العبارة لا معناها، فصارت العبارة بحيث يثبت الحكم بها بأي وجه ذكرت من نداء أو وصف أو خير سواء نوى أو لم ينو"⁽⁹⁸⁾.

ومثال الصريح: بعتك في البيع، وهبتك في الهبة، زوجت في النكاح، أنت طالق في الطلاق، يازاني في القذف⁽⁹⁹⁾.

أما الكناية فلما كان المعنى فيها محتملاً والمقصود منها مشتبهاً، لذلك فإن اللفظ لوحده لا يكفي لثبوت الحكم، بل لا بُد أن ينضم إليه غيره لينكشف المعنى ويظهر المقصود⁽¹⁰⁰⁾، وذلك يكون بالنية أو القرينة⁽¹⁰¹⁾. يقول عبد العزيز البخاري: "وحكم الكناية أن لا يجب العمل به أي بهذا اللفظ إلا بالنية، أو ما يقسم مقامها من دلالة الحال، لأنه أي لفظ الكناية مستتر المراد فكان في ثبوت المراد تردد، فلا يوجب الحكم ما لم يزل ذلك الاستتار والتردد"⁽¹⁰²⁾.

والمقصود بالنية هنا هي نية المتكلم⁽¹⁰³⁾، فهو المعول عليه في تحديد المراد من لفظه الكنائي بخلاف الصريح، إذ ليس لصاحبه دور في تحديد مقصوده مادام صريحاً⁽¹⁰⁴⁾.
2- ما لا يحتمله لفظه لا يكون كناية بالنية⁽¹⁰⁵⁾:

هذه القاعدة تعدّ كالشرط بالنسبة للقاعدة التي قبلها، ذلك أن الكناية لا يترتب عليها حكم إلا بالشروط الآتية:

1- لفظ أو فعل صالح للدلالة على المعنى:

أي أن يكون القول أو الفعل محتملاً للمعنى الذي يدل عليه، فإذا لم يكن فيه احتمال فلا تأثير له في الحكم وإن نوى صاحبه⁽¹⁰⁶⁾، لأن اللفظ إذا لم يكن محتملاً للمعنى لم يبق سوى النية، و"النية لا تعمل وحدها" كما يقول السيوطي⁽¹⁰⁷⁾:

يقول السرخسي: والنية إذا لم تكن من محتملات اللفظ لا تعمل⁽¹⁰⁸⁾، لأن المنوي إذا لم يكن من محتملات اللفظ فقد تجردت النية عن اللفظ، وبمجرد النية لا يقع شيء⁽¹⁰⁹⁾. ومثال ذلك: أن يقول الزوج لزوجته كلي أو اشربي ناوياً به الطلاق، فلا يقع به الطلاق.

يقول ابن قدامة في قول الزوج اقعدي وقومي وكلبي واشربي: "فليس بكناية ولا تطلق به وإن نوى، لأن اللفظ لا يحتمل الطلاق فلو وقع الطلاق به لوقع بمجرد النية، وقد ذكرنا أنه لا يقع بها، وبهذا قال أبو حنيفة، واختلف أصحاب الشافعي في قوله كلبي واشربي فقال بعضهم كقولنا" (110).

وقد بين ابن حجر أن المحرر في المذهب الشافعي عدم وقوع الطلاق بهذه الألفاظ، لعدم صلاحيتها، إذ يقول: "وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفرقة ولو مع دقته يقع به الطلاق مع القصد، فإذا لم يفهم الفرقة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه، كما لو قال كلبي واشربي ونحو ذلك وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك" (111).

لو ألقى على زوجته ثلاثة أحجار ناوياً به الطلاق فلا يقع الطلاق، لأن هذا الفعل ليس الطلاق من محتملاته.

يقول ابن عابدين: "فلا يقع بالقاء ثلاثة أحجار إليها أو أمرها بلحق شعرها، وإن اعتقد الالتقاء والحلق طلاقاً كما قدمناه، لأن ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه" (112).

ب- أن يكون مع اللفظ نية:

فإذا تلفظ باللفظ الكنائي ولم ينو به شيئاً، أو نوى به أحد محتملاته فلا يجوز حمله على غير ما نوى. فالكناية لا يترتب عليها حكم إلا "بلفظ صالح ومعه نية" (113). فلو قال الزوج لزوجته الحقي بأهلك قاصداً منه زيارتهم فلا يجوز حمله على الطلاق.

يقول الامام الزركشي: "والكناية يشترط فيها أمران: قصد اللفظ ونية الايقاع" (114). والمقصود بالنية هي النية المقارنة للفظ، فإذا تقدمت ثم تلفظ بلا نية، أو تلفظ ثم نوى لم يترتب عليه حكم.

يقول النووي: "الكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بُد فيها من نية الطلاق، وتقترب النية باللفظ، فلو تقدمت ثم تلفظ بلا نية أو فرغ من اللفظ ثم نوى لم تطلق" (115).

ويقول ابن قدامة: "فأما إن تلفظ بالكناية غير ناوٍ بها بعد ذلك لم يقع بها الطلاق" (116).

3- صاحب الكناية مصدق بيمينه:

تعد هذه القاعدة معياراً للقاعدة الأولى، وهي أن الكناية لا تعمل وحدها بل لا بُد فيها من النية، وقد بينا سابقاً أن المقصود بالنية هي نية صاحبها، وإذا كانت النية أمراً قلبياً لا يمكن الوقوف عليها أو الاطلاع على حقيقتها، فما هو المعيار في ثبوتها؟

بينت هذه القاعدة أن صاحب الكناية هو المرجع في تحديد نيته ومقصوده من كلامه، وإليه يرجع في تحديد مراده من لفظه (117).

يقول النووي: "ومنى تلفظ بكناية وقال ما نويت صدق بيمينه"⁽¹¹⁸⁾. ومثال ذلك لو قال الزوج لزوجته اعتدي وقال لم أنو الطلاق لم تطلق زوجته، "لأنه أمين فيما يخبر عن ضميره، والقول قول الأمين مع اليمين، واليمين لنفي التهمة عنه"⁽¹¹⁹⁾. وإن قذف غيره بما يحتمل الزنا وغيره⁽¹²⁰⁾، كأن يقول لامرأة أفسدت فراش زوجك، أو يا فاجرة، فإذا فسره بغير الزنا قبل، فإن قال في الأول قصدت بالإفساد النشوز والشقاق، وفي الثانية مخالفة زوجك فيما يجب طاعته صدق بيمينه⁽¹²¹⁾.

4- الصريح لا يكون كناية بالنية⁽¹²²⁾؛

هذه القاعدة كالقاعدة التي قبلها تعدُّ معياراً في تحديد الآثار المترتبة على اللفظ الصريح، فإذا كان المتكلم هو صاحب الحق في تحديد مراده من كلامه في اللفظ الكنائي⁽¹²³⁾ وإليه المرجع والنتهي، فإن اللفظ الصريح ليس كذلك، إذ إن نية الإنسان ليس محل اعتبار، إذ يكفي في الصريح ليرتب أثره عليه أن يقصده صاحبه التلفظ به مدركاً لمعناه⁽¹²⁴⁾. فإذا ما حصل ذلك وتلفظ بالصريح قام اللفظ مقام النية⁽¹²⁵⁾، وأصبح هو المعيار في ترتيب آثاره عليه، ولا يسأل صاحبه عن مقصوده ونيته، ولا يقبل منه ادعاؤه خلاف ما يدل عليه لفظه⁽¹²⁶⁾.

يقول عبد العزيز البخاري: "لو أراد أن يصرف الكلام بالنية عن موجهه إلى محتمله فله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى، فلو نوى في قوله أنت طالق رفع حقيقة القيد يصدق ديانة لا قضاء"⁽¹²⁷⁾.

ويقول القرافي: "إن كل ما هو صريح في باب لا ينصرف إلى غيره بالنية، لأن النية أثرها إنما هو تخصيص العمومات أو تقييد المطلقات فهي إنما تدخل في المحتملات، وإذا نقلت صريحاً عن بابه فهو نسخ وإبطال بالكلية والنسخ لا يكون بالنية"⁽¹²⁸⁾. فلو قال شخص لغيره وهبتك هذا الكتاب أو القلم، ثم طالب بالثمن مدعياً قصده البيع لا يقبل قوله، لأن لفظ الهبة صريح في التملك بلا عوض فلا ينظر إلى نيته. ولو قال لامرأة يا زانية ثم ادعى أن قصده ألها عاصية، لا يقبل قوله ويعتبر قاذفاً.

ولكن ليس معنى هذا أن نية صاحب اللفظ ليس محل اعتبار مطلقاً، لأن ذلك مناقض لقاعدة "الأمور بمقاصدها"⁽¹²⁹⁾ وقاعدة: العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني"⁽¹³⁰⁾، وإنما معنى ذلك أن النية المجردة التي لم يقم دليل على وجودها أو تحققها، لا قيمة لها ولا يبنى عليها حكم.

أما إذا قامت الدلائل والبراهين على وجود تلك النية، وعلى ألها قصدت باللفظ الصريح غير ظاهره، فإن تلك النية محل اعتبار، ويكون لها أثر في توجيه اللفظ وصرفه عن ظاهر معناه. لذلك فإن القرينة لها دور كبير في تحديد المراد من ذلك اللفظ، فلو كانت الزوجة موثوقة بوثق وقال لها أنت طالق من وثاق، فهنا يكون

اللفظ كناية مع أنه صريح، فإذا قال الزوج قصدت الطلاق وقع الطلاق، وإن قال قصدت ظاهر اللفظ وأنها طالق من وثاقها صدق⁽¹³¹⁾.

وكذلك الحال إذا قال رجل لآخر وهبتك هذا الكتاب بعشرة دنانير، فإن لفظ الهبة مع أنه صريح في تمليك العين بلا عوض، إلا أنه هنا يعدّ كناية في البيع لوجود قرينة الثمن، لذلك تطبق عليه أحكام البيع، فلو كان المبيع عقاراً ثبت فيه الشفعة وهكذا⁽¹³²⁾.

5- الأصل في الكلام⁽¹³³⁾ هو الصريح⁽¹³⁴⁾:

أي إذا تعارض معنيان للفظ، أحدهما صريح والآخر كناية فالواجب حمل الكلام على معناه الصريح، والعلّة "أن الكلام وضع للإفهام والصريح هو التام في الإعلام"⁽¹³⁵⁾، ولأن الصريح لا يحتاج إلى نية أو قرينة لبيان⁽¹³⁶⁾ مراده ومقصوده.

ومثال ذلك:

- 1- قول الشخص لغيره وهبتك هذا المال فقال الآخر قبلت، ثم ادعى الأول أنه قصد البيع. فبما أن الصريح هو الأصل لذلك لا ينظر إلى قوله ولا يعتد به.
 - 2- لو قال أعرتك هذه السبارة ليومين ثم جاء مطالباً بالأجرة، لا يعتبر قوله، لأن الصريح هو الأصل.
 - 6- ما كان صريحاً في بابه نافذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره⁽¹³⁷⁾.
- أي إذا أمكن إعمال اللفظ وحمله على معناه الصريح لا يجعل كناية في غيره.
- ومن فروع هذه القاعدة:

- 1- إذا طلق زوجته فقال لها أنت طالق ناوياً به الظهار أو بالعكس، فبما أن اللفظ يمكن تنفيذه صريحاً في الحالة الأولى وهو الطلاق، لذلك لا يعتبر كناية في الظهار، وكذلك عكسه وهو أن لفظ الظهار يمكن إعماله صريحاً في الظهار، فلا يكون كناية في الطلاق⁽¹³⁸⁾.
 - 2- لو قال وهبتك هذا الشيء ونوى الوصية، لا يكون وصية، لأنه يمكن تنفيذه في موضوعه الصريح وهو التملك الناجز⁽¹³⁹⁾.
- ولكن ما هو الحكم إذا ما كان المعنى الصريح متعذراً ولا يمكن تنفيذه، هل يعني هذا إهمال اللفظ؟ هذا ما تبينه القاعدة التالية وهي:

7- إذا تعذر حمل اللفظ على معناه الصريح يحمل على معناه الكنائي⁽¹⁴⁰⁾

من المقرر فقها أن كلام العاقل يجب أن يصاب عن الإلغاء⁽¹⁴¹⁾ بناء على قاعدة "إعمال الكلام أولى من إهماله"⁽¹⁴²⁾ لأن إهماله يؤدي إلى إهمال مقاصده، ولما كان حمل الكلام على معناه الصريح متعذرا لسبب ما، فإنه لا يهمل وإنما يحمل على معناه الكنائي، إذا كان ذلك ممكنا إعمالا للكلام. وهذا ما أشار إليه السرخسي في قول الزوج لزوجته أنت واحدة، حيث يرى الحنفية أن الطلاق واقع بهذا اللفظ خلافا للشافعية إذ يقول: قالت الشافعية: "لا يقع بهذا الطلاق شيء وإن نوى، لأن قوله واحدة نعت وليس فيها احتمال معنى الطلاق أصلا، ولكننا نقول كلام العاقل متى أمكن حمله على ما هو مفيد يحمل عليه"⁽¹⁴³⁾.

لذلك فإن الكناية هي إحدى وسائل إعمال الكلام وصيائمه عن الإلغاء، وذلك للضرورة⁽¹⁴⁴⁾.

ومثال ذلك:

- 1- لو قال الزوج لزوجته بعثك نفسك فقالت اشتريت، فهنا لا يمكن حمل اللفظ على معناه الصريح، لأن الحر لا يباع ولا يملك، لذلك يعد هذا اللفظ كناية في الخلع⁽¹⁴⁵⁾.
- 2- قول الزوج لزوجته أنت حرة⁽¹⁴⁶⁾، فهنا لا يحمل اللفظ على معناه الصريح، لأنها حرة، وتحصيل الحاصل باطل فيحمل على كنياته وهو الطلاق.
- 3- ولو قال الزوج لمعتدته تزوجتك⁽¹⁴⁷⁾، فهذا اللفظ يعد كناية في الرجعة⁽¹⁴⁸⁾ ولا يحمل على معناه الصريح لتعذره.

8- إذا تعذر حمل الكلام على معناه الصريح أو الكنائي فإنه يهمل⁽¹⁴⁹⁾:

قلنا أن الواجب صيانة الكلام عن الإلغاء، وصيائمه تكون بحمله على معناه الصريح ما دام ذلك ممكنا، فلذا تعذر فإنه يحمل على معناه الكنائي، ولكن ما هو الحكم إذا ما تعذر حمله على المعنيين؟ في هذه الحالة يعد الكلام لغوا ولا يترتب عليه أثر.

وتعد القاعدة الثانية وهي قاعدة "ما لا يحتمله لفظه لا يكون كناية بالنية". تطبيقا لهذه القاعدة، لأن النية يتوصل إليها ويتعرف إليها من خلال اللفظ، فإذا لم يكن اللفظ صالحا لمعنى صريح ولا معنى كنائي، فلا يترتب عليه حكم ويعتبر لغوا⁽¹⁵⁰⁾.

يقول النووي: "أما الألفاظ التي لا تحتمل الطلاق إلا على تقدير متعسف فلا أثر لها، فلا يقع بها طلاق وإن نوى وذلك كقوله بارك الله فيك، وأحسن الله جزاءك وما أحسن وجهك"⁽¹⁵¹⁾.

ومن ذلك قول الشخص لغيره يا ابن الحلال، أما أنا فلست بزاني، ما أنا ابن خباز ولا إسكاف فلا يعدّ قذفاً⁽¹⁵²⁾ لا صراحة ولا كناية.

يقول السيوطي: فلا أثر لذلك وإن نوى به القذف، لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي ولا دلالة في هذا اللفظ ولا احتمال⁽¹⁵³⁾.

ولو قال الزوج لزوجته أنا منك طالق فهو لغو وإن نوى به الطلاق⁽¹⁵⁴⁾.

9 - ليس للكناية كناية⁽¹⁵⁵⁾.

هذه القاعدة من تطبيقات⁽¹⁵⁶⁾ القاعدة التي قبلها فيما أن الكناية ضرورة، لا يصار إليها إلا عند تعسّر الصريح، لذلك لا يتوسع فيها ولا يكون لها كناية، وإلا لأدى ذلك إلى أن يكون لكناية الكناية كناية، وهكذا إلى ما لا نهاية.

ومن فروعها⁽¹⁵⁷⁾:

1- قال لزوجته أنا منك بائن ناوياً بالطلاق:

فلفظ البينة كناية في الطلاق فيما لو قاله الزوج لزوجته، وهنا جعل كناية عن الكناية، لأنه أضيف إلى الزوج وليس إلى الزوجة، لذلك لا يقع الطلاق عند من يقول بالقاعدة.

2- وكتب كناية من كنايات الطلاق كأن يكتب زوجتي بائن ناوياً به الطلاق، فهذا لو تلفظ بهذا الكلام ناوياً به الطلاق فهو كناية⁽¹⁵⁸⁾، وبما أنه كتبه وكتابة الطلاق هنا كناية، فأصبحت الكناية كناية عن الكناية⁽¹⁵⁹⁾.

10- ما لا ينفذ صريحاً لا ينقذ كناية:

أي أن ما لا يترتب عليه حكم فيما لو كان صريحاً، لا يترتب عليه حكم إذا ما ورد كناية، لسبب بسيط وهو أن الأقوى وهو الصريح لم يفد حكماً ولم يثبت أثراً، فكيف يثبت الأدنى وهو الكناية⁽¹⁶⁰⁾؟ ومن فروعها:

1- لو قالت الزوجة لزوجها أنت بائن، فلا يترتب على قولها شيء، لأنها لو صرحت بالطلاق فقالت أنت طالق، لم يترتب على قولها شيء ولا يقع الطلاق⁽¹⁶¹⁾.

2- لو قالت الزوجة لزوجها أنت كأبي أو أنت أبي، فهذا اللفظ يعدّ من كنايات الظهار فيما لو قال الزوج مثله لزوجته، لأنه يحتمل الظهار كما يحتمل أنها كأمه في الكرامة⁽¹⁶²⁾ فلا يكون ظهاراً من الزوجة، لأنها لو صرحت به وقالت أنت علي كظهر أبي لم يكن ظهاراً⁽¹⁶³⁾.

11- إذا صار اللفظ كناية عن غيره سقط اعتبار حقيقته، وقام مقام اللفظ الذي جعل كناية عنه⁽¹⁶⁴⁾:

والمعنى أن اللفظ إذا كان صريحاً في باب واستعمل كناية في موضوع آخر، فإن الأحكام الثابتة لذلك اللفظ هي أحكام الموضوع الذي كان كناية فيه لا ما كان صريحاً فيه⁽¹⁶⁵⁾.
ومن فروع ذلك :

ما لو قالت المرأة للرجل وهيتك نفسي⁽¹⁶⁶⁾ فهو كناية في الزواج، مع أن اللفظ في الأصل لتمليك العين بلا عوض، لذلك فإن الأحكام الثابتة لهذا اللفظ هي أحكام الزواج وليس أحكام الهبة، لذلك يجب للزوجة في هذا الزواج المهر وتثبت بقية الأحكام⁽¹⁶⁷⁾.

12- الكتابة غير المرسومة تجعل الصريح كناية:

الكتابة ثلاثة أنواع⁽¹⁶⁸⁾:

1- غير المستبينة كالكتابة على الماء أو في الهواء⁽¹⁶⁹⁾، وهذه لا حكم لها ولا يترتب عليها أثر حتى وإن نوى صاحبها الأثر⁽¹⁷⁰⁾.

2- المستبينة غير المرسومة، وهي الكتابة على وجه يمكن فهمها وقراءتها، كالكتابة على الورق إلا أنها غير مصدرة إلى شخص معين وغير معنونة.

مثل أن يكتب شخص زوجتي طالق، أو تزوجت فلانة، أو بعث مالي من فلان، وهذا النوع هو المقصود بالقاعدة وحكمه كحكم كناية القول، فإذا نوى ما كتبه ترتب عليه حكمه، وإن لم ينو لا يترتب أثر⁽¹⁷¹⁾.
يقول الكاساني: "أن يكتب على قرطاس، أو لوح، أو أرض، أو حائط كتابة مستبينة لكن لا على وجه المخاطبة امرأته طالق، فيسأل عن نيته فإن قال نويت الطلاق وقع، وإن قال لم أنو به الطلاق صدق في القصد، لأن الكتابة على هذا الوجه بمنزلة الكناية، لأن الإنسان قد يكتب على هذا الوجه ويريد به الطلاق، وقد يكتب لتجويد خطه فلا يحمل على الطلاق إلا بالنية⁽¹⁷²⁾".

3- الكتابة المستبينة المرسومة: وهي التي تكون على وجه المخاطبة، كأن يكتب لزوجته وبعد فإن وصلت رسالتي هذه فأنت طالق، وحكم هذه الحالة كحكم الخطاب الصريح يترتب عليها أثرها بلا نية. ويمكن صياغة هذه الحالة⁽¹⁷³⁾ بالقاعدة الآتية:

13- صريح الكتابة المستبينة المرسومة كصريح الخطاب:**14- الإشارة بالمعهودة للأخرس كالبيان الصريح:**

والمقصودة بالمعهودة: "هي التي يفهم المقصود منها كل واقف عليها"⁽¹⁷⁴⁾.

فإشارة الأخرس التي يفهمها كل من وقف عليها تعدّ كالبيان الصريح، ولا تحتاج إلى نية يقول الإمام السيوطي: "إشارة الأخرس المفهمة فهي كصريح المقال إن فهمها جميع الناس، كما لو قيل كم طلقت امرأتك فأشار بأصابعه الثلاث، أو كم أخذت من الدراهم؟ فأشار بأصابعه الخمس" (175).
فلو فسر إشارته الصريحة بغير الطلاق لا يقبل منه إلا بقرينة" (176).
أما القادر على النطق فإشارته لغو" (177).

15- الإشارة غير المعهودة للأخرس ككناية البيان:

أي أن حكم الإشارة غير المفهمة للأخرس كحكم اللفظ الكنائي، لا يترتب عليها أثر ولا حكم إلا بالنية، وتكون نيته بإشارة ثانية أو كتابة منه (178). وغير المعهودة هي التي يختص بفهم المقصود بها المخصوص بالظنة والذكاء" (179). وذهب البعض كالحنفية (180) إلى أن إشارته غير المفهمة لا يترتب عليها حكم.

16- ما يستقل به صاحبه فكنايته بالنية كصريحه:

وما يستقل به صاحبه هو ما يتوقف على إرادته وحده، ولا يحتاج إلى قبول كالطلاق والإبراء والعنق. والمعنى أن ما يترتب حكمه عليه بإرادة صاحبه وحده، ولا يحتاج إلى قبول فتحكم انعقاده بالكناية مع النية كحكم انعقاده بالصريح.

فلو قال لزوجته أنت حرة فهذا تصرف انفرادي يستقل به صاحبه ولا يحتاج إلى قبول الزوجة وهو لفظ كنائي، لا يترتب عليه حكم إلا بالنية، فإذا قال نويت الطلاق يترتب عليه حكمه كأنه صريح. ولو قال الدائن للمدين وهبتك الدين الذي عليك، فهو كناية في الإبراء لا يحتاج إلى قبول (181). ولا بُد من الإشارة هنا إلى أن ابن حزم لا يقول بوقوع الطلاق بشيء من الكنايات سواء نوى صاحبها أم لم ينو، فالطلاق لا يقع عنده إلا باللفاظ الطلاق أو السراح أو الفراق فقط (182).

ولو قال السيد لعبده لا سلطان لي عليك، فهذا كناية في العنق إذا نواه وهو مما يستقل به صاحبه، لذلك يعدّ كصريح العنق ويترتب عليه ما يترتب على صريح العنق.

17- ما لا يستقل به صاحبه ويحتاج إلى شهادة لا ينعقد بالكناية:

وما لا يستقل به صاحبه هو ما يحتاج إلى إرادتين أي إيجاب وقبول، وهو مع ذلك يحتاج إلى الشهادة مثل الزواج لا ينعقد بالكناية (183)، لأن الكناية لا يترتب على الحكم إلا بالنية، وهي أمر قلبي وأن للشاهد الاطلاع عليها.

وهذه القاعدة ليس متفقاً عليها، فقد ذهب الحنفية (184) والمالكية (185) إلى انعقاد الزواج بألفاظ الكناية إذا كانت تدل على الملكية والبقاء مدة الحياة، مثل وهبتك وغيرها.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بالرأي الأول، فقد نصت المادة (15): يكون الإيجاب والقبول بالألفاظ الصريحة كالإنكاح والتزويج وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة⁽¹⁸⁶⁾.

18- ما لا يستقل به صاحبه ولا يحتاج إلى شهادته يتعقد بالكناية⁽¹⁸⁷⁾ :

ومثال ذلك البيع والإجارة فهذه العقود تتعقد بألفاظ الكناية مع النية أو القرينة⁽¹⁸⁸⁾.

19- ما يندري بالشبهات لا يثبت بالكنائيات⁽¹⁸⁹⁾ :

أي أن ما يندفع بالشبهات وهي الحدود والقصاص⁽¹⁹⁰⁾، فلا يثبت بالكنائيات، والشبهة: هي "ما يشبه الثابت وليس بثابت"⁽¹⁹¹⁾.

والعلة في ذلك أن الكناية فيها احتمال وتردد، فتتشابهة في المراد بها، والحد لا يثبت مع وجود الشبهة⁽¹⁹²⁾.

ومن ذلك حد القذف فهو عند الجمهور⁽¹⁹³⁾ لا يثبت إلا باللفظ الصريح وهو الرنا أو نفي النسب، أما الكناية مثل فلا يثبت بها مع النية، مثل يا فاجر ويا فاجرة، يا خبيث ويا خبيثة، فلانة لا ترد يد لأمس وهكذا.

20- "لا حد في التعريض"⁽¹⁹⁴⁾ :

ومثاله يا ابن الحلال، أما أنا فلست بزان، وأمي ليست بزانة⁽¹⁹⁵⁾.

فهذا ليس بقذف وإن نواه، وبالتالي لا حد فيه وهذا قول الجمهور⁽¹⁹⁶⁾.

وذهب الإمام مالك إلى ثبوت الحد بالتعريض المفهوم⁽¹⁹⁷⁾.

وقد عرض الإمام ابن حزم أدلة الفريقين بشكل جيد في كتابه المحلى⁽¹⁹⁸⁾.

21- ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام :

أي ما لا يجوز التصريح به لذاته كألفاظ الكفر والقذف، فالتعريض به حرام.

22- ما حرم التصريح به لعارض فالتعريض به جائز :

ومثال ذلك خطبة المعتدة، إذ إن التصريح بخطبتها محرم، لأنها في حكم الزوجة، وهذه الحرمة لا لذاتها، إذ إن الخطبة جائزة ومشروعة، ولكن لوجود ظرف العدة كان التصريح بخطبتها ممنوعاً، وهذا المنع مؤقت يزول بزوال العدة، وبالتالي يجوز التعريض بخطبتها لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةٍ لِلنِّسَاءِ﴾⁽¹⁹⁹⁾.

بعد الانتهاء من هذا البحث يمكن لي أن أُلخص أهم نتائجه:

- 1- إن اللفظ الصريح يترتب أثره عليه بمجرد التلفظ به، ولا يحتاج إلى ما وراء اللفظ من نية أو قرينة.
- 2- إن اللفظ الكنائي هو أحد وسائل التعبير عن الإرادة كالصريح، إلا أن اللفظ الكنائي لمسا كان محتملاً لا يترتب عليه آثاره إلا بالنية.
- 3- إن صاحب اللفظ الكنائي هو المعول عليه في تحديد مراده من لفظه وهو مصدق بيمينه.
- 4- إذا كان اللفظ الصريح صالحاً لأن تثبت به جميع الأحكام، فالكناية ليست كذلك، إذ لا تثبت بها الحدود والكفارات والقصاص عند بعضهم.
- 5- الأصل أن يحمل اللفظ على معناه الصريح، إلا إذا تعذر عندها يحمل على معناه الكنائي.
- 6- إن الكناية كما تكون باللفظ تكون بالإشارة والكتابة والفعل المادي.

أما أهم التوصيات:

- 1- أن تتوجه الدراسات الفقهية لدراسة القواعد الفقهية، ومحاولة استخلاص وصياغتها هذه القواعد لأهميتها الكبرى في ضبط الفروع الفقهية وتطوير الفقه.
- 2- من خلال هذا البحث وجدت أن هناك ثلاثة مواضيع بحاجة إلى دراسة متخصصة على شكل رسائل علمية، وذلك لأهميتها وهي :
 - الكناية في القرآن الكريم.
 - كنايات السنة النبوية.
 - الكناية عند الأصوليين والفقهاء والأحكام المتعلقة بها.

الهوامش

- 1- ابن منظور: لسان العرب باب الياء فصل الكاف، الرازي: مختار الصحاح، ص242، العلوي اليميني: الطراز، ج1/365.
 - 2- ابن منظور: لسان العرب باب الياء فصل الكاف، ج1/233.
 - 3- القزويني: الإيضاح، ص273.
 - 4- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
 - 5- وهو كقوهم فلانة بعيدة مهوى القرط يكون به عن طول عنقها ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة.
- أبوها وأما عبد شمس وهاشم بعيدة مهوى القرط إما لنوفل
- 6- ومن ذلك قول الخنساء في أخيها صخر:
- طويل النجاد رفيع العماد كثير الرماد إذا ما شتا
- 7- القزويني: الإيضاح ص273، السكاكي: مفتاح العلوم، ص403، الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
 - 8- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
 - 9- الطرودي التونسي: جامع عبارات في تحقيق الاستعارات، ص260.
 - 10- المرجع السابق، ص260.
 - 11- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص105.
 - 12- لم يتعرض معظم الأصوليين للكناية في مصنفاتهم، لأنهم يعدونها من موضوعات علم البلاغة والبيان، ومن تعرض لها أصوليو الحنفية وقلة من غيرهم كالإمام ابن النجار الحنبلي تعرضوا لها عند حديثهم عن الحقيقة والمجاز لاختلافهم فيها هل هي حقيقة أم مجاز؟ انظر عادل الشيوخ في تحقيقه لكتاب الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ج2/209. أما الفقهاء فهم وإن تناولوها بالبحث في كتب القواعد والأشباه والنظائر والمؤلفات الفقهية، إلا أن قلة منهم من تعرض لتعريفها.
 - 13- يقول ابن عابدين في تعريف الكناية عند الفقهاء "فمعناها عندهم مطلقاً كالأصوليين، ما استتر المراد منه في نفسه" رد المحتار، ج4/296.

- 14- المنار مع شرحه كشف الأسرار، جـ 1/366، دادمأفندي: مجمع الأنهر، جـ 1/402.
التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ 1/72، الأنصاري: فواتح الرحموت، جـ 1/226، السالمي:
شرح طلعة الشمس، جـ 1/253.
- 15- ابن عابدين: رد المحتار، جـ 3/247.
- 16- العلوي اليمني: الطراز، جـ 1/373.
- 17- الزركشي: المنشور في القواعد، جـ 1/101.
- 18- أبو زيد الدبوسي: تفويم الأدلة، ص 122.
- 19- السرخسي: أصول السرخسي، جـ 1/188.
- 20- التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ 1/72.
- 21- الأنصاري: فواتح الرحموت، جـ 1/226.
- 22- النووي: روضة الطالبين، جـ 8/32.
- 23- التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ 1/72.
- 24- الآمدي: الإحكام جـ 1/38. التفتازاني: التلويح على التوضيح، جـ 1/69.
- 25- ابن النجار الحنبلي: شرح الكوكب المنير، جـ 1/199.
- 26- العز بن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز، ص 63.
- 27- الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 136.
- 28- الزمخشري: الكشف جـ 1/372.
- 29- سورة البقرة، الآية 235.
- 30- السكاكي: مفتاح العلوم، ص 403.
- 31- ابن الأثير: المثل السائر، جـ 2/182.
- 32- انظر رد العلوي اليمني على رأي ابن الأثير في كتاب الطراز، جـ 1/372.
- 33- السمرقندي: ميزان الأصول ص 395، التفتازاني: شرح التلويح جـ 1/72، أبو زيد الدبوسي:
تفويم الأدلة، ص 123.
- 34- هو نسبة بين معنى كلي ومعنى آخر كلي من حيث انطباق كل منهما على بعض ما ينطبق عليه
الآخر من أفراد، وانفراد كل منهما بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليه الآخر. حينئذ المبدأني:
ضوابط المعرفة، ص 50.
- 35- السالمي: شرح طلعة الشمس، جـ 1/252.

- 36- البخاري: كشف الأسرار، ج1/104، السكاكي: مفتاح العلوم، ص403، القزويني: الإيضاح، ص273.
- 37- ابن منظور: لسان العرب باب الضاد فصل العين، الرازي: مختار الصحاح مادة عرض.
- 38- ابن الأثير: المثل السائر، ج2/186.
- 39- ابن الأثير: المثل السائر، ج2/186.
- 40- العلوي اليمني: الطراز، ج1/381.
- 41- المرجع السابق، ج1/383.
- 42- المرجع السابق، ج1/383.
- 43- ابن النجار الحنبلي: شرح الكوكب المنير ج1/202، الدسوقي: الشرح الكبير ج2/219، الأنصاري: فوائح الرحموت ج1/229.
- 44- ابن حجر: فتح الباري، ج9/351، الجصاص: أحكام القرآن، ج2/129.
- 45- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج2/313.
- 46- الأنصاري: فوائح الرحموت، ج1/299.
- 47- سورة البقرة، الآية 235.
- 48- ابن العربي: أحكام القرآن، ج2/212، البخاري: باب قول الله عز وجل: {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء} باب 34 حديث رقم 5124.
- 49- سورة مريم، الآية 28.
- 50- سورة النساء، الآية 156.
- 51- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج12/173.
- 52- يقول عبد العزيز البخاري: "والتعريض نوع من الكناية يكون مسوقاً لموصوف، غير مذكور"، كشف الأسرار: ج2/313، ويقول الدبوسي: "وضروب التعريضات تسمى كناية، لأنه يراد بها خلاف ظاهرها" تقويم الأدلة، ص123.
- 53- العلوي اليمني: الطراز، ج1/398، ابن الأثير: المثل السائر، ج2/186.
- 54- سورة ص، الآية 23.
- 55- الثعالبي: الكناية التعريض، ص5.

- 56- يقول الإمام السيوطي: الصريح اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق ويقابله الكناية، الأشباه والنظائر، ص293.
- 57- يقول السيوطي: "وأنكر وفوعها في القرآن من أنكر المجاز فيه بناء على أنها مجاز"، الاتقان، ج2/101.
- 58- سورة المائدة، الآية 6.
- 59- أبو عبيدة: مجاز القرآن، ص128 و ص155، أبو حيان: البحر المحيط، ج3/653.
- 60- الثعالبي: الكناية والتعريض مطبوع مع كتاب المنتخب للجرجاني، ص38.
- 61- وهو قول ابن عباس وأبو موسى الأشعري والحسن والشعبي والحنفية. انظر الجصاص: أحكام القرآن، ج4/3.
- 62- الجرجاني: المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء، ص9.
- 63- ابن العربي: أحكام القرآن، ج1/444.
- 64- منهم عمر وعبد الله بن مسعود والشافعية. الجصاص: أحكام القرآن، ج4/4، الشربيني: مغني المحتاج، ج1/34.
- 65- سورة الأنعام، الآية 7.
- 66- ابن العربي: أحكام القرآن، ج1/444.
- 67- سورة المائدة، الآية 75.
- 68- الجرجاني: المنتخب، ص9، السيوطي: الاتقان، ج2/102.
- 69- ابن أبي الأصبغ: بديع القرآن، ص53.
- 70- الجرجاني: المنتخب، ص9.
- 71- سورة النساء، الآية 21.
- 72- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج5/102، الطبرسي: مجمع البيان، ج3/42.
- 73- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج5/102.
- 74- الجرجاني: المنتخب، ص10.
- 75- سورة الكهف، الآية 42.
- 76- أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ج5/223.
- 77- الزمخشري: الكشاف، ج1/485.

- 78- رواه البخاري في كتاب الطلاق باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره، حديث رقم 53417.
- 79- ابن حجر: فتح الباري، جـ 377/9.
- 80- ابن حجر: فتح الباري، جـ 377/9.
- 81- الثعالبي: الكناية والتعريض، ص 11.
- 82- الحذاء بضم الدال: سوق الإبل بضرب مخصوص من الغناء، والحذاء في الغالب إنما يكون بالرجل وقد يكون بغيره من الشعر، وقد جرت عادة الإبل أن تسرع السير إذا حدى بها". ابن حجر: فتح الباري، جـ 554/1.
- 83- بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الجيم، قال البلاذري وكان حبشياً يكنى أبا مارية، فتح الباري جـ 560/10.
- 84- رواه البخاري في كتاب الأدب باب المعارض مندوحة عن الكذب، حديث رقم 6210.
- 85- ابن الأثير: المثل السائر، جـ 192/2، العلوي اليمني: الطراز، جـ 407/1.
- 86- ابن حجر: فتح الباري، جـ 561/10.
- 87- المرجع السابق، جـ 561/10.
- 88- رواه مسلم في كتاب الزهد باب النهي عن الإفراط في المدح إذا خيف منه فتنة الممدوح، حديث رقم 3002 بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي جـ 2297/4.
- 89- الخطابي: معالم السنن، جـ 111/4.
- 90- رواها الإمام البخاري في كتاب التفسير باب "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" حديث رقم 4509، وحديث رقم 4510.
- 91- الخطابي: معالم السنن، جـ 105/2.
- 92- ابن حجر: فتح الباري، جـ 159/4.
- 93- الجهالة والبله ابن منظور: لسان العرب باب الفاء فصل الياء، جـ 166/5 والسرازي: مختار الصحاح، ص 254.
- 94- العلوي اليمني: الطراز، جـ 429/1.
- 95- يقول السيوطي: ليس لنا صريح يحتاج إلى نية"، الأشباه والنظائر، ص 294.
- 96- البارقي: العناية شرح الهداية، جـ 5/4.

- 97- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/280.
- 98- السالمي: شرح طلعة الشمس، ج1/252، عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج1/305.
- 99- تناول السيوطي صرائح الألفاظ في جميع الأبواب بشكل مستوعب ومستقص في كتابه الأشباه والنظائر، ص297 وما بعدها.
- 100- يقول النووي: "الكناية لا تعمل بنفسها، بل لا بد فيها من نية"، روضة الطالبين، ج8/32.
- 101- السرخسي: أصول السرخسي ج1/188، النسفي: كشف الأسرار ج1/367، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص293، ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/275.
- 102- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج2/305، النسفي: كشف الأسرار، ج1/367.
- 103- الميهوي: نور الأنوار ج1/367، السرخسي: المبسوط ج6/70.
- 104- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، ج1/305. ابن قدامة: المغني مع الشرح ج8/280.
- 105- الكاساني: البدائع ج3/108، النووي: روضة الطالبين ج8/312، العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، ج2/1، ابن حجر: فتح الباري، ج9/283.
- 106- يقول النووي: "إن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي"، روضة الطالبين، ج8/312.
- 107- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص294.
- 108- السرخسي: المبسوط، ج6/70.
- 109- المرجع السابق، ج6/76.
- 110- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/278.
- 111- ابن حجر: فتح الباري، ج9/283، وانظر العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، ج2/101.
- 112- ابن عابدين: رد المحتار، ج3/310.
- 113- النووي: روضة الطالبين، ج8/32.
- 114- الزركشي: المنثور في القواعد، ج2/310.
- 115- النووي: روضة الطالبين، ج8/32.
- 116- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/285.
- 117- يقول النووي: "لأن النية لا تعرف إلا من الناي"، ج8/50.

- 118- النووي: روضة الطالبين جـ 8/23م، الدردير: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي جـ 278/2.
- 119- السرخسي: المبسوط جـ 79/6.
- 120- وهذا عند من يثبت الحد بالكنائيات كما سيأتي.
- 121- البهوتي: كشف القناع، جـ 111/6.
- 122- يقول الإمام الزركشي: "الصريح بالقرينة يصبح كناية لا بالنيسة" المنشور في القواعد، جـ 309/2.
- 123- يقول السرخسي في تعليل ذلك "لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل لمعان، وكلام المتكلم محمول على مراده، ومراده إنما يعرف من جهته فيسأل عن نيته" المبسوط، جـ 70/6.
- 124- يقول الإمام الزركشي: فالصريح يشترط فيه أمر واحد وهو قصد اللفظ، والكناية يشترط فيها امران قصد اللفظ ونية الإيقاع" المنشور في القواعد جـ 310/2، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 294، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص 24.
- 125- يقول البرزدي عن الصريح "وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن العزيمة" أي النية.
- انظر أصول البرزدي مع شرحه كشف الأسرار، جـ 305/2.
- 126- العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام، جـ 101/2، الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، جـ 379/2.
- 127- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، جـ 305/2.
- 128- القرافي: الفروق، الفرق الثاني، جـ 36/1.
- 129- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 8، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص 27 والمادة 2 من مجلة الأحكام العدلية.
- 130- المادة 3 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 214 من القانون المدني الأردني.
- 131- ابن عابدين: رد المحتار، جـ 4/6، النووي: روضة الطالبين، جـ 8/24، الزركشي: المنشور في القواعد، جـ 309/2، ابن قدامة: المغني مع الشرح، جـ 266/8.
- 132- علي حيدر: درر الحكام جـ 19/1.

- 133- "هذه القاعدة كقاعدة الأصل في الكلام الحقيقة". وهي نص المادة 12 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 214 من القانون المدني الأردني .
- 134- أصول البزودي مع شرحه كشف الأسرار، جـ 2/312.
- 135- النسفي: كشف الأسرار، جـ 1/372.
- 136- الميهوي: نور الأنوار شرح المنار، جـ 1/372.
- 137- الزركشي: المنثور في القواعد، جـ 2/311، النووي: روضة الطالبين جـ 8/228، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 295، الشريبي: مغني المحتاج، جـ 3/283.
- 138- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 295، ابن قدامة: المغني مع الشرح، ص 8/307.
- 139- الزركشي: المنثور في القواعد، جـ 2/311.
- 140- وهذه القاعدة كقاعدة: "إذا تعدت الحقيقة يصار إلى المجاز". وهي نص المادة 61 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 214 من القانون المدني الأردني.
- 141- يقول السرخسي: "كلام العاقل محمول على الصحة والعمل به شرعاً، فلا يلغى مع إمكان الأعمال" المبسوط، جـ 6/71 وانظر جـ 7/67.
- 142- تعدد القاعدة من أهم القواعد المتعلقة بتفسير النصوص في الفقه الإسلامي، وقد قمت بدراساتها دراسة تحليلية تطبيقية في بحث محكم في مجلة المنارة التي تنشرها تصدرها جامعة آل البيت.
- 143- السرخسي: المبسوط، جـ 6/75.
- 144- عبد العزيز البخاري: كشف الأسرار، جـ 2/312.
- 145- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 301.
- 146- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 302.
- 147- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 302.
- 148- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص 207.
- 149- هذه مثل قاعدة: "إذا تعدد أعمال الكلام يهمل". وهي نص المادة 60 من مجلة الأحكام العدلية والمادة 216 من القانون المدني الأردني.
- 150- السرخسي: المبسوط، جـ 6/76، ابن قدامة: المغني مع الشرح جـ 8/278، العز بن عبد السلام: قواعد الاحكام، جـ 1/10.
- 151- النووي: روضة الطالبين، جـ 8/27.
- 152- ويسمى ذلك تعريضاً وسيأتي حكمه في القواعد الآتية.

- 153- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص306.
- 154- السرخسي: المبسوط، ج6/78.
- 155- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص294، النووي: روضة الطالبين، ج31/8.
- 156- لا بُد من الإشارة إلى أن هذه القاعدة ليس محل اتفاق.
- 157- كما أن " المجاز لا يكون له مجاز " السيوطي: الأشباه والنظائر، ص295.
- 158- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص295.
- 159- ستعرض للكناية في الكتابة في القواعد الآتية.
- 160- السرخسي: المبسوط ج6/74.
- 161- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/280.
- 162- الدردير: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، ج3/442.
- 163- ابن قدامة: المغني مع الشرح، ج8/622.
- 164- السرخسي: المبسوط ج5/60، وانظر أصول السرخسي، ج1/189.
- 165- يقول السرخسي: معلوم أن ما يكون كناية عن غيره فإن عمله كعمل ما جعل كناية عنه " أصول السرخسي، ج1/189.
- 166- وذلك عند من يقول بجواز انعقاد النكاح بألفاظ الكناية كالحنفية أنظر الكاساني: البدائع ج2/129.
- 167- السرخسي: المبسوط، ج5/59.
- 168- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص340.
- 169- ابن عابدين: رد المختار، ج3/246، المرداوي: الإنصاف ج8/475، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص311.
- 170- أي أن حكم هذه الحالة يدخل تحت قاعدة ما لا يحتمله لفظه لا يكون كناية بالنية التي ذكرناها سابقاً.
- 171- ابن عابدين: رد المختار ج3/246.
- 172- الكاساني: البدائع، ج3/109، المرداوي: الإنصاف، ج8/472.
- 173- الكاساني: البدائع، ج3/109، ابن عابدين: رد المختار ج3/246، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص340.

- 174- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312.
- 175- لم يفرق المالكية بين أحرص وغيره في ذلك انظر الدردير: الشرح الكبير ج2/384.
- 176- الشريبي: مغني المحتاج، ج3/284، السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312.
- 177- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312، ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص344.
- 178- الدمياطي: إعانة الطالبين ج4/16.
- 179- السيوطي: الأشباه والنظائر، ص312، الشريبي: مغني المحتاج، ج3/384.
- 180- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص344.
- 181- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص207.
- 182- ابن حزم: المحلى، ج10/185.
- 183- الشريبي: مغني المحتاج، ج3/141، البهوتي: كشف القناع، ج5/39.
- 184- ابن عابدين: رد المحتار، ج3/16.
- 185- الدردير: الشرح الكبير، ج3/221.
- 186- وقد بينا سابقاً أن الإشارة المعلومة كاللفظ الصريح انظر فيما سبق القاعدة 17.
- 187- السيوطي: الأشباه والنظائر ص296.
- 188- تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل الإمام ابن تيمية وعرض لأقوال الفقهاء في ذلك، ورجح بالأدلة أن العقود تعقد بكل لفظ يدل على مقصودها لا فرق بين عقد وعقد، انظر القواعد النورانية الفقهية ص126 وما بعدها.
- 189- هذه القاعدة من تطبيقات قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"، انظر ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص127.
- 190- يقول ابن نجيم: "القصاص كالحدود في الدفع بالشبهة فلا يثبت إلا بما تثبت به الحدود" الأشباه والنظائر، ص127.
- 191- ابن نجيم: الأشباه والنظائر، ص127.
- 192- الكاساني: البدائع ج7/42.
- 193- الكاساني: البدائع، السرخسي: المبسوط ج9/119، ابن قدامة: المغني، ج10/202.
- 194- النسفي: كشف الأسرار، ج1/373، ابن رشد: بداية المجتهد ج2/441، النووي: روضة الطالبين ج8/311، ابن حزم: المحلى، ج11/281.

- 195- اعتبر بعضهم التعريض نوعاً من الكناية، وبالتالي أثبت فيه الحد إذا فسرته صاحبه بالزنا. انظر النوي: روضة الطالبين، جـ 8/312، البهوتي: كشف القناع، جـ 6/111.
- 196- السرخسي: المبسوط جـ 9/119، الشريبي: مغني المحتاج، جـ 3/368، ابن قدامة: المغني مع الشرح جـ 10/204.
- 197- ابن رشد: بداية المجتهد جـ 2/441، ابن فرحون: تبصرة الحكام، جـ 2/178.
- 198- انظر ابن حزم: المحلى، جـ 11/280 وما بعدها.
- 199- سورة البقرة، الآية 235.

المراجع

- 1- ابن العربي: محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد بيحايوي، ط3، دار الفكر، بيروت، 1979.
- 2- أبو السعود: محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بسيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 3- الجصاص: أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قحماوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1985.
- 4- الطبري: الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الحيان، 1961.
- 5- القرطبي: محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط2، بدون تاريخ.
- 6- ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط3، الطبعة السلفية، 1407هـ.
- 7- الخطابي: محمد بن محمد البستي، معالم السنن شرح سنن الإمام أبي داود، ط3، المكتبة العلمية، بيروت، 1981.
- 8- ابن نجيم: زين العابدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- 9- البابري: محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، مطبوع مع فتح القدير، ط2/دار الفكر، بيروت.
- 10- السرخسي: محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- 11- الكاساني: علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتاب العربي، 1982.
- 12- ابن رشد: محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط6، دار الكتاب العربي، 1982.
- 13- ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، دار الكتب العلمية بيروت.
- 14- القرافي: أحمد بن إدريس، الفروق، علم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- 15- الدردير: أبو البركات سيدي أحمد، الشرح الكبير، مطبوع مع حاشية الدسوقي، مطبعة عيسى الباي الحلبي، بدون تاريخ.

- 16- الدسوقي: محمد عرفة حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ.
- 17- ابن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 18- الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر، المنشور في القواعد، تحقيق د. تيسير فائق أحمد، طبعة مؤسسة الخليج للطباعة، 1982.
- 19- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- 20- الشربيني: محمد الخطيب، مغني المحتاج، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- 21- النووي: يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985.
- 22- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم، القواعد النورانية، تحقيق محمد حامد النقي، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1983.
- 23- ابن قدامة: موفق الدين المقدسي، المغني، مطبوع مع الشرح الكبير، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- 24- البهوتي: منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الاقناع، دار الفكر، بيروت، 1982.
- 25- المرداوي: علي بن سليمان، الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1986.
- 26- الانصاري: عبد العلي محمد، فواتح الرحموت مع شرحه مسلم الثبوت، مطبوع على حاشية المستصفي، للغزالي، ط2، دار الكتب العلمية، 1983.
- 27- الآمدي: علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- 28- التفتازاني: سعد الدين سعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 29- السرخسي: محمد بن أحمد، أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، 1973.
- 30- النسفي: عبد الله بن أحمد، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، مطبوع مع نور الأنوار شرح المنار للمهيوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

- 31- ابن عابدين: محمد أمين، رد المختار على الدر المختار، ط3، دار الفكر بيروت، 1979.
- 32- الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف، ط1، دار الكفر، بيروت، 1977.
- 33- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1983.
- 34- حبنكة: عبد الرحمن حسن، ضوابط المعرفة، ط3، دار القلم، دمشق، 1988.
- 35- ابن النجار: محمد بن أحمد الفيومي، شرح الكوكب المنير، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. زينة حماد، ط2، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1991.
- 36- القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الصمد، الايضاح في علوم البلاغة، قدم له شرحه د. علي أبو ملحم، ط2، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1991.
- 37- ابن أبي الأصبع: عبد العظيم بن عبد الواحد، بديع القرآن، تقديم وتحقيق حنفي محمد شرف، مطبعة نهضة مصر - القاهرة.
- 38- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، الاتقان في علوم القرآن، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.
- 39- الرازي: فخر الدين، نهاية الایجاز في دراية الإعجاز، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ود. محمد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1985.
- 40- الجرجاني: أحمد بن محمد، المنتخب من كنايات الأدباء، مطبوع معه كتاب الكناية والتعريض، لأبي منصور الثعلبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984.
- 41- السكاكي: يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- 42- العلوي اليمني: يحيى بن حمزة الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.
- 43- اليتمي: أبو عبيدة معمر بن المغني، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد سركي، مكتبة الخفافي، القاهرة.